

تم تحميل وعرض المادة من

موقع كتبي

المدرسية اونلاين



www.ktbby.com

موقع كتبي يعرض لكم الكتب الدراسية الطبعة الجديدة
وحلولها، توزيع مناهج، تحضير، أوراق عمل، عروض
بوربوينت، نماذج إختبارات بشكل مباشر PDF

جميع الحقوق محفوظة للقائمين على العمل

الوحدة السادسة

المشكلات الاقتصادية



أهداف الوحدة

٦

بعد دراسة هذه الوحدة يتوقع من الطالب أن
يكون قادراً على أن:

- يعرف التضخم .
- يبين كيفية قياس التضخم .
- يوضح أهم الآثار المترتبة على التضخم .
- يميز أنواع التضخم من حيث أسبابه .
- يحدد وسائل علاج التضخم .
- يعرف الركود الاقتصادي .
- يشرح خصائص الركود الاقتصادي .
- يوضح الآثار الناتجة عن الركود الاقتصادي .
- يحدد أهم أسباب الركود الاقتصادي .
- يبين أهم وسائل علاج الركود الاقتصادي .
- يعرف البطالة .
- يقارن بين أهم أنواع البطالة .
- يبين الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة .
- يعدد أبرز أسباب البطالة .
- يصف أهم أساليب علاج البطالة .
- يعرف الفقر .

خريطة الوحدة ٦

١-٦ التضخم .

- تعريف التضخم وقياسه .
- آثار التضخم .
- أنواع التضخم .
- وسائل علاج التضخم .

٢-٦ الركود الاقتصادي .

- تعريف الركود الاقتصادي .
- خصائص حالة الركود الاقتصادي .
- آثار الركود الاقتصادي .
- أسباب الركود الاقتصادي .
- وسائل علاج الركود الاقتصادي .

٣-٦ البطالة .

- تعريف البطالة وقياسها .
- أنواع البطالة .
- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة .
- أسباب البطالة .
- علاج البطالة .

٤-٦ الفقر .

- تعريف الفقر .
- أسباب الفقر .
- طرق مواجهة الفرق .



المقدمة

التضخم إحدى المشكلات الاقتصادية الرئيسة التي تواجه كثيرًا من اقتصاديات العالم وتسعى لمعالجته؛ لأن له تبعات سلبية اقتصادية واجتماعية وسياسية.

تعريف التضخم

التضخم هو معاناة الاقتصاد من حالة الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لفترة طويلة. ليس كل ارتفاع في الأسعار يعتبر تضخمًا. فإذا ارتفعت أسعار بعض السلع لبعض الوقت فقد يرجع ذلك لأسباب موسمية (مثل فترة الأعياد حيث يزداد الطلب وترتفع الأسعار) أو أسباب مناخية (مثل تعرض المحصول الزراعي للجفاف أو فيضان يقلل المعروض ويرفع الأسعار). أما إذا كان ارتفاع الأسعار في كل مكان ومستمرًا لسنوات متتالية فهذه حالة تضخم تستدعي تدخل الدولة بالسياسات الاقتصادية المناسبة.

ليس كل ارتفاع
في الأسعار يعتبر تضخمًا



قياس التضخم

للتعرف على حالة التضخم يجمع الاقتصاديون بيانات الأسعار المتعلقة بمئات السلع والخدمات، وباستخدام صيغة معينة يحسبون ما يسمى الرقم القياسي للأسعار، وهو نسبة مئوية نعرفها بحالة المستوى العام للأسعار. مثال: إذا كان الرقم القياسي للأسعار ١٠٠٪ في سنة معينة وصار ١٢٠٪ في السنة التالية يقال إن الأسعار ارتفعت ٢٠٪ أو معدل التضخم ٢٠٪، ومعنى هذا المعدل أن السلعة التي كان ثمنها العام الماضي ١٠٠ ريال أصبح ثمنها اليوم ١٢٠ ريالاً (في المتوسط).

معدلات التضخم
التي تقل عن ٥٪
تعتبر ضمن الإطار المقبول
لزيادة الأسعار

آثار التضخم

يرجع القلق الشديد من حالة التضخم إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي تنجم عنه. ويمكن تلخيص آثار التضخم في (٤) مجموعات، بيانها كما يلي:

أولاً: تأثير التضخم على الدخل

- (١) تنخفض الدخل الحقيقية لأصحاب الدخل الثابتة (مثل الموظفين والعمال) نتيجة زيادة المستوى العام للأسعار، حيث الدخل الفردي الحقيقي = الدخل الفردي النقدي / المستوى العام للأسعار.
- (٢) ترتفع الدخل الحقيقية لأصحاب الدخل المتغيرة (مثل التجار)؛ لأن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الإيرادات (الإيراد = سعر السلعة × الكمية المباعة).

يؤدي التضخم إلى حدوث خلل في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع حيث تزداد دخول بعض الأفراد (التجار والمهنيين) على حساب انخفاض دخول آخرين (الموظفين والعمال)

ثانياً: تأثير التضخم على الديون، المدخرات

(١) يستفيد المدين ويضار الدائن. **مثال:** أقرض حسن أحمد مبلغ ١٠٠ ريال قرصاً حسناً لمدة عام. إذا ارتفعت الأسعار بمعدل ٥٠٪ مثلاً خلال نفس العام، فهذا يعني أن مبلغ ١٠٠ ريال الذي استرده حسن بعد عام يمكنه من شراء نصف الأشياء التي كان يمكن شراؤها منذ عام، لهذا نقول يضار الدائن، أما المدين فقد استفاد من المبلغ منذ عام كامل عندما كان يمكنه من شراء ضعف الأشياء التي يشتريها اليوم، لهذا نقول: يستفيد المدين.

(٢) تتدهور القيمة الحقيقية للمدخرات مع مرور الزمن. مع ازدياد معدل التضخم تفقد النقود قيمتها من سنة إلى أخرى؛ لذلك قد يجد بعض المدخرين أنه من الأفضل لهم شراء سلع معمرة بدلاً من الاحتفاظ بالنقود. لذلك يقال إن التضخم يشجع على الاستهلاك ويحد من الادخار.

ثالثاً: تأثير التضخم على التجارة الخارجية

مع ارتفاع تكاليف الخامات ولوازم الإنتاج ترتفع أسعار السلع المصدرة، وبالتالي تضعف القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الخارج، بل وتصبح الواردات أرخص من الإنتاج المحلي؛ ولذلك تزيد الواردات وتقل الصادرات، وبالتالي يتفاقم العجز في ميزان المدفوعات.

التضخم من أهم أسباب العجز في ميزان المدفوعات

رابعاً: تأثير التضخم على النمو الاقتصادي وإقايمة المجتمع

(١) إذا كان التضخم حاداً، تنشأ حالة عدم ثقة في الاقتصاد؛ فيحجم الأفراد عن الادخار لتوقع الانخفاض الحاد في قيمة مدخراتهم، ويقل حماس العمال للعمل، لانخفاض قيمة الأجور الحقيقية، ويقل حجم الاستثمار. والخلاصة أن هذا التضخم يضر التنمية الاقتصادية.

(٢) التضخم الزاحف (الذي يعني ارتفاعاً تدريجياً هادئاً في المستوى العام للأسعار) يؤدي إلى زيادة أرباح الشركات مما يحفزها على التوسع في حجم الاستثمار وبالتالي تتاح فرص عمل جديدة ويقل معدل البطالة ويزداد حجم الناتج المحلي. والخلاصة أن هذا التضخم يفيد التنمية الاقتصادية.

أنواع التضخم

ينشأ التضخم بفعل عوامل مختلفة، اقتصادية وغير اقتصادية، وبحسب مصدر التضخم يمكن تمييز الأنواع الآتية:

١ | تضخم الطلب:

هو زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الكلي المتاح، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، أي أن هذا النوع من التضخم ينشأ عن زيادة حجم الطلب الكلي بدون زيادة مناظرة في الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

٢ | تضخم التكاليف:

ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات، مثل زيادة الأجور بمعدل أعلى من زيادة إنتاجية العمال، أو ارتفاع تكاليف الخامات بصفة مستمرة.

٣ | التضخم المستورد:

هو التضخم الذي يعود إلى عوامل خارجية؛ نتيجة اعتماد الدولة على الواردات من دولة أخرى. تعاني من هذا التضخم الدول النامية التي تعتمد على الدول المتقدمة في استيراد كثير من السلع والخدمات.

٤ | تضخم الحصار:

وهو ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دولة معينة من قبل قوى خارجية، كما يحصل لقطاع غزة وبعض الدول الأخرى، وفي هذه الظروف ينعدم الاستيراد والتصدير أو يقل جداً مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية واستمرار ارتفاع الأسعار بمعدلات كبيرة.

وسائل علاج التضخم

لعلاج التضخم يجب الحد من الفجوة بين الطلب الكلي المرتفع والعرض الكلي المنخفض؛ باتباع الإجراءات المناسبة لتخفيض إجمالي الطلب الكلي؛ ليقترب من مستوى الناتج القومي تدريجيًا إلى أن يتحقق في النهاية ما يمكن أن يعتبر استقرارًا في معدلات الأسعار.

يمكن علاج التضخم بواسطة أدوات السياسة المالية أو السياسة النقدية أو مزيج منهما:

أولاً: إجراءات السياسة المالية لعلاج التضخم

- (١) خفض الإنفاق الحكومي: حيث يساعد ذلك في تخفيض الطلب الكلي؛ لأن الإنفاق الحكومي أحد مكوناته.
- (٢) زيادة الضرائب: حيث تقلل الضرائب من الدخل المتاح للأفراد، وبالتالي يقل الإنفاق الاستهلاكي، وهو أحد مكونات الطلب الكلي. كذلك فضرائب الشركات تحد من إنفاق الشركات على السلع الرأسمالية مما يقلل من مستوى الطلب الكلي.

ثانياً: إجراءات السياسة النقدية لعلاج التضخم

- (١) زيادة سعر الخصم: حيث يؤدي هذا الإجراء إلى ارتفاع تكلفة الحصول على السيولة من البنوك، وبالتالي تقل القوة الشرائية لدى الأفراد والمنشآت مما يحد من التضخم.
- (٢) زيادة نسبة الاحتياطي القانوني: حيث تحتفظ البنوك إجبارياً بنسبة من الودائع لا يجوز إقراضها، وزيادة هذه النسبة تعني تقليل قدرة البنوك على ضخ سيولة في السوق.
- (٣) بيع البنك المركزي للأسهم والسندات في عمليات السوق المفتوحة: وهذا النشاط ينطوي على امتصاص كميات من النقود من أيدي الأفراد فيقل الإنفاق الكلي ويقل معدل التضخم.

تفرض مؤسسة النقد على البنوك مانسبته ٩٪ من
قيمة السيولة المتوفرة لدى البنوك كاحتياطي
قانوني، وتلك النسبة قد تزيد أو تقل حسب ما تراه
المؤسسة مناسباً لحماية الاقتصاد الوطني

التضخم يقترب من معدلات النمو الاقتصادي ويقلق السعوديين

أبدى اقتصاديون قلقهم حيال تسارع معدل التضخم في السعودية الذي سجل أعلى مستوياته في سبعة أعوام بعد أن ارتفع إلى ٤,٤ ٪ في أغسطس ٢٠٠٧ من ٣,٨٣ ٪ في يوليو، مع ارتفاع الإيجارات نتيجة لتنامي الطلب على العقار وانخفاض المعروض، بينما أسهم ربط العملة بالدولار الضعيف في تفاقم تكاليف واردات المملكة من المواد الغذائية. وتخوف الخبراء من ارتفاع معدلات التضخم في البلاد إلى مستوى يتجاوز معدل نمو الاقتصاد العام الذي سجل نمواً بواقع ٦ ٪ خلال العام الجاري، مؤكدين أن استمرار التضخم ينعكس سلباً على فاتورة الاستيراد.

وقال الخبراء إن ارتفاع معدل التضخم يشكل عامل قلق في بعض القطاعات الاقتصادية، ومن أبرزها قطاع البناء والإسكان، مؤكدين أن قياس معدل التضخم يتم من خلال إخضاع ٦٠٠ سلعة للقياس، من بينها قطاع خدمات الاتصالات الذي أظهر انخفاضاً لكنه لم يؤثر بشكل مباشر في نسبة القياس العام.

ارتفاع التضخم في السعودية لأعلى مستوى في عقد

ارتفع معدل التضخم السعودي إلى أعلى مستوياته في عشر سنوات على الأقل في سبتمبر ٢٠٠٧؛ مما زاد من الضغوط على أكبر مصدر للنفط في العالم؛ لاحتواء الاستياء المتنامي من ارتفاع الأسعار دون زيادة الضغوط على العملة المربوطة بالدولار. وأظهرت بيانات مصلحة الإحصاءات العامة ليوم ٧ / ١١ / ٢٠٠٧م أن الإيجارات وأسعار المواد الغذائية رفعت التضخم في السعودية إلى ٤,٨٩ ٪ في نهاية سبتمبر، بالمقارنة مع ٤,٤٢ ٪ في نهاية أغسطس.

خلاصة الفصل

- التضخم هو حالة الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لفترة طويلة.
- لقياس التضخم نستخدم الرقم القياسي للأسعار.
- من آثار التضخم: انخفاض الدخل الحقيقية لأصحاب الدخل الثابتة، وارتفاع الدخل الحقيقية لأصحاب الدخل المتغيرة.
- نتيجة التضخم: يستفيد المدين ويضر الدائن.
- يؤدي التضخم إلى: تدهور القيمة الحقيقية للمدخرات مع مرور الزمن.
- من آثار التضخم: زيادة الواردات ونقص الصادرات، وبالتالي تفاقم العجز في ميزان المدفوعات.
- التضخم الحاد يضر التنمية الاقتصادية، بينما التضخم الزاحف يفيد التنمية الاقتصادية.
- أهم أنواع التضخم أربعة: تضخم الطلب وتضخم التكاليف والتضخم المستورد وتضخم الحصار..
- من إجراءات السياسة المالية لعلاج التضخم: خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب.
- من إجراءات السياسة النقدية لعلاج التضخم: زيادة سعر الخصم، وزيادة نسبة الاحتياطي القانوني، وبيع البنك المركزي للأسهم والسندات في عمليات السوق المفتوحة.

أسئلة للمناقشة

(١) عرّف التضخم.

هو حالة الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لفترة طويلة.

(٢) إذا كان سعر سلعة معينة ١٠٠٠ ريال فكم يتوقع أن يكون سعرها بعد عام كامل إذا كان معدل التضخم ١٠٪ خلال نفس العام؟

سعر السلعة بعد عام كامل = $1000 + (1000 \times 10\%)$

= ١١٠٠



(٣) ما أهم أنواع التضخم؟

١. تضخم الطلب.
٢. تضخم التكاليف.
٣. التضخم المستورد.
٤. تضخم الحصار.

(٤) عُدّد إجراءات السياسة المالية والسياسة النقدية اللازمة لمكافحة التضخم.

أولاً: إجراءات السياسة المالية لعلاج التضخم:

١. خفض الإنفاق الحكومي.
٢. زيادة الضرائب.

ثانياً: إجراءات السياسة النقدية لعلاج التضخم:

١. زيادة سعر التضخم.
٢. زيادة نسبة الاحتياطي القانوني.
٣. بيع البنك المركزي للأسهم والسندات في عمليات السوق المفتوحة.



(٥) لماذا توافق أو تعترض على العبارات التالية :

أ. ليس للتضخم تأثير يذكر على توزيع الدخل في المجتمع .

لا أوافق؛ لأن التضخم إلى حدوث خلل في توزيع الدخل بين أفراد

المجتمع حيث تزداد دخول بعض الأفراد (التجار والمهنيين) على حساب

انخفاض دخول آخرين (الموظفين والعمال).

ب. التضخم يفيد الدائن ويضر المدين .

لا أوافق؛ لأن المدين يستفيد ويضر الدائن.

ج. التضخم يشجع على الإسراف في الاستهلاك .

أوافق؛ لأن التضخم يشجع على الاستهلاك ويحد من الادخار.

د. التضخم يضر بوضع ميزان المدفوعات .

أوافق؛ لأن التضخم يعمل على تفاقم العجز في ميزان المدفوعات.





راجع الإطارين في نهاية الفصل، ثم أجب عما يلي:
١. ابحث على الإنترنت عن هذه المادة وحاول تحديد مصدرها الإلكتروني.

ب. قارن بين المحتوى المعلوماتي للإطارين وحدد الفكرة التي يحاول توصيلها كل إطار.

ج. لماذا يعتبر وصول معدل التضخم إلى معدل النمو الاقتصادي سبباً لقلق الخبراء الاقتصاديين؟

المقدمة

الدورات الاقتصادية ظاهرة لصيقة باقتصاد السوق الحر، أي اقتصاد تلك الدول التي تطبق النظام الرأسمالي، فالاقتصاد أي بلد رأسمالي يمر بمراحل ازدهار ونمو، ثم مراحل ركود وتباطؤ. لقد تعرضت أكثر الاقتصاديات القديمة للدورات الاقتصادية، ومن ثم للركود الاقتصادي الذي كثيراً ما كان يستمر لعدة سنوات، لكن ظهور الركود الاقتصادي في العصر الحديث يختلف في الآثار والنتائج؛ نظراً لعمق العلاقات الترابطية بين اقتصاديات العالم.

لقد سجل التاريخ الاقتصادي الحديث، وعلى وجه التحديد منذ عام ١٩٨٠م وحتى الوقت الحاضر، العديد من الأزمات الاقتصادية التي تمثلت في أزمة أسعار الصرف في أوروبا وأمريكا عام ١٩٨٥م وأزمة الأسواق المالية في الولايات المتحدة عام ١٩٨٧م وأزمة أسواق المال في دول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧م وأزمة روسيا عام ١٩٩٨م وانخفاض أسعار النفط عام ١٩٩٩م. إضافة إلى ذلك فقد تعرض الاقتصاد الأمريكي، الذي يمثل ثلث الاقتصاد العالمي، إلى أزمة ركود بدأت في نهاية عام ٢٠٠٠م عندما وصلت معدلات النمو إلى ٠,٦٪ فقط، وتعمقت الأزمة عالمياً في السنوات التالية حيث سجلت أكثر معدلات النمو في العالم تراجعاً ملحوظاً.

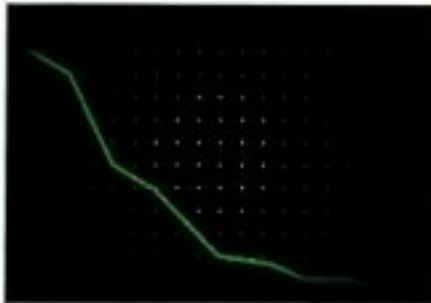


الركود الاقتصادي انخفاض مستمر في الطلب الكلي يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار وزيادة معدلات البطالة وتراجع معدلات النمو الاقتصادي.

من الظواهر الدالة على حالة الركود: تكدس المعروض والمخزون من السلع والبضائع رغم تخفيض الأسعار باستمرار، وتفشي ظاهرة عدم انتظام التجار في سداد التزاماتهم المالية وشيوع الإفلاس ومن ثم التخفيض التدريجي المستمر في عدد العمالة في الوحدات الإنتاجية المختلفة.

خصائص حالة الركود الاقتصادي

- من خلال التعريف السابق نلاحظ أن الركود يتميز بالخصائص التالية :
- حالة كساد مستمرة ومنتشرة في معظم أنحاء الاقتصاد .
 - تراجع الطلب الكلي في مواجهة العرض الكلي .
 - انخفاض المستوى العام للأسعار .
 - تراجع معدلات النمو الاقتصادي .
 - زيادة معدلات البطالة .



آثار الركود الاقتصادي

ينتج عن الركود مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة نجمل أهمها فيما يلي :

أولاً: أثر الركود على الدخل

يستفيد أصحاب الدخل الثابتة من حالة الركود الاقتصادي؛ وذلك لتحسن القوة الشرائية لديهم، الأمر الذي يؤدي إلى إمكانية حصولهم على قدر أكبر من السلع والخدمات؛ نظراً لانخفاض أسعار تلك السلع بالمقارنة مع فترات سابقة. أما التجار ونحوهم فهم يعانون من تناقص الإيرادات مع انخفاض الأسعار وضعف المبيعات وبالتالي تنخفض دخولهم مع استمرار حالة الركود.

ثانياً: أثر الركود على الديون

الانخفاض المستمر في الأسعار يفيد الدائن ويضر المدين. الدائن يحصل على قوة شرائية أكبر عند استرداد المال الذي قام بإقراضه، أي أنه يتمكن من شراء كميات أكبر من السلع نظراً لانخفاض الأسعار. أما المدين فهو يتضرر لأن القوة الشرائية التي كانت متاحة لديه وقت استلام القرض أقل من القوة الشرائية لقيمة القرض عند السداد بسبب حالة الركود.



ثالثاً: أثر الركود الاقتصادي على الناتج الحقيقي

يؤدي تكديس البضائع وقصور الطلب على السلع والخدمات إلى لجوء أصحاب الأعمال إلى تسريح عدد من العاملين؛ مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع، وفقدان شريحة من المجتمع لقوتهم الشرائية (لعدم حصولهم على دخل). هذا الوضع يعمل على تدهور الطلب الكلي، الأمر الذي يزيد المشكلة تعقيداً بتكدس المزيد من البضائع، فيضطر المنتجون إلى تقليل المعروض من السلع المختلفة مما يعني انخفاض الناتج الحقيقي للمجتمع، وهذا يفضي - مع مرور الوقت - إلى تدهور مستوى المعيشة للمجتمع.

رابعاً: أثر الركود الاقتصادي على ميزان المدفوعات

الركود يعني تدهور قيمة النقود؛ لذلك فإن استمرار الركود يؤدي إلى هروب أصحاب رؤوس الأموال إلى الخارج؛ للمحافظة على القوة الشرائية لثرواتهم، ومع ضعف الصادرات والاعتماد الكبير على الواردات يزداد العجز في ميزان المدفوعات؛ مما يعني مواجهة المجتمع لمزيد من المشاكل الاقتصادية.

أسباب الركود الاقتصادي

بشكل عام هناك أسباب داخلية وأخرى خارجية يمكن أن تفسر تفشي حالة الركود في الاقتصاد:

أولاً: الأسباب الخارجية

الأسباب الخارجية هي تلك العوامل التي لا تخضع لسيطرة الحكومة، مثل انتشار موجة من الركود العالمي تنعكس في ضعف قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج، وكذلك حدوث صدمات اقتصادية مثل ارتفاع أسعار الطاقة والكوارث الطبيعية والحروب، والتي تضع قيوداً على قدرة المجتمع على تحقيق الدخل، وبالتالي ينكمش الإنفاق الكلي، وتعمق حالة الكساد.

ثانياً: الأسباب الداخلية

من الأسباب الداخلية: انخفاض الإنتاجية وتدني نوعية السلع والخدمات المنتجة، وكذلك عدم استيعاب التقنيات الحديثة في العمليات الإنتاجية، وهذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى تكديس السلع في الأسواق وصعوبة تصريفها.

وقد تكون السياسة الحكومية نفسها سبباً في حدوث الركود، وذلك عندما تقوم الحكومة بإحداث زيادة في الطلب الكلي عن طريق رفع حجم الإنفاق الحكومي، ثم التراجع عن هذا المستوى من الإنفاق، مما يؤدي إلى حدوث نقص مفاجئ في الطلب الكلي ينتهي إلى حالة من الركود في الاقتصاد. ومن أهم الأسباب الداخلية، علاوة على ما سبق، انخفاض حجم الاستثمار الخاص بسبب ارتفاع تكلفة الأموال عمومًا (ارتفاع سعر الفائدة في الاقتصاد الربوي) بالمقارنة مع الأرباح المتوقعة.

وسائل علاج الركود الاقتصادي

لعلاج الركود يجب اتباع السياسات اللازمة لرفع مستوى الطلب الكلي وزيادة القوة الشرائية في أيدي الناس. وعلى ذلك يمكن علاج الركود بواسطة أدوات السياسة المالية أو السياسة النقدية أو مزيج منهما:

أولاً: إجراءات السياسة المالية لعلاج الركود

- (١) زيادة الإنفاق الحكومي: حيث يساعد ذلك في رفع مستوى الطلب الكلي.
- (٢) خفض الضرائب: حيث يؤدي ذلك إلى زيادة الدخل المتاح للفرد ويشجعه على زيادة الإنفاق. كذلك فإن إلغاء أو خفض ضرائب الشركات يشجع الشركات على التوسع في الاستثمارات الجديدة؛ مما ينشط الاقتصاد.

ثانياً: إجراءات السياسة النقدية لعلاج الركود

- (١) خفض سعر الخصم: حيث يؤدي هذا الإجراء إلى سهولة الحصول على السيولة من البنوك وبالتالي تزيد القوة الشرائية لدى الأفراد والمنشآت مما يحد من الركود.
- (٢) خفض نسبة الاحتياطي القانوني: وهذا بدوره يدعم قدرة البنوك على ضخ سيولة في السوق.
- (٣) شراء البنك المركزي للأسهم والسندات في عمليات السوق المفتوحة: وهذا النشاط يملأ أيدي النقود في أيدي الأفراد؛ فيزيد الإنفاق الكلي وينتعش الاقتصاد.

خلاصة الفصل

- الركود الاقتصادي انخفاض مستمر في الطلب الكلي يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار وزيادة معدلات البطالة وتراجع معدلات النمو الاقتصادي.
- يستفيد أصحاب الدخل الثابتة من حالة الركود الاقتصادي، بينما يتضرر التجار ونحوهم.
- الانخفاض المستمر في الأسعار يفيد الدائن ويضر المدين.
- يؤدي الركود إلى انخفاض الناتج الحقيقي للمجتمع وتدهور مستوى المعيشة.
- استمرار الركود يؤدي إلى هروب أصحاب رؤوس الأموال إلى الخارج فيزداد العجز في ميزان المدفوعات.
- قد يفسر الركود بانتشار موجة من الركود العالمي تنعكس في ضعف قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج.
- من الأسباب الداخلية لحدوث الركود: تدني مستوى الإنفاق الحكومي، وضعف الاستثمار الخاص، وضعف الإنتاجية، وتدني نوعية السلع والخدمات.
- لعلاج الركود يتعين اتباع حزمة من السياسات المالية والنقدية.
- تتضمن السياسات المالية اللازمة لمكافحة الركود: زيادة الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب.
- من مكونات السياسة النقدية لمكافحة الركود: خفض سعر الخصم وخفض نسبة الاحتياطي القانوني وشراء البنك المركزي للأسهم والسندات في عمليات السوق المفتوحة.

أسئلة للمناقشة

(١) عرّف الركود الاقتصادي.

هو انخفاض مستمر في الطلب الكلي يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار وزيادة معدلات البطالة وتراجع معدلات النمو الاقتصادي.



(٢) اذكر أربعاً من خصائص حالة الركود الاقتصادي.

- حالة كساد مستمرة ومنتشرة في معظم أنحاء الاقتصاد.
- تراجع الطلب الكلي في مواجهة العرض الكلي.
- انخفاض المستوى العام للأسعار.
- تراجع معدلات النمو الاقتصادي.
- زيادة معدلات البطالة.

(٣) قارن بين الأسباب الداخلية والأسباب الخارجية لحدوث الركود.

أولاً: الأسباب الخارجية:

هي تلك العوامل التي لا تخضع لسيطرة الحكومة، مثل انتشار موجة من الركود العالمي تنعكس في ضعف قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج، وكذلك حدوث صدمات اقتصادية مثل ارتفاع أسعار الطاقة والكوارث الطبيعية والحروب، والتي تضع قيوداً على قدرة المجتمع على تحقيق الدخل، وبالتالي ينكمش الإنفاق الكلي، وتعمق حالة الكساد.

ثانياً: الأسباب الداخلية:

انخفاض الإنتاجية وتدني نوعية السلع والخدمات المنتجة، وكذلك عدم استيعاب التقنيات الحديثة في العمليات الإنتاجية، وهذه العوامل مجتمعة



تؤدي إلى تكس السلع في الأسواق وصعوبة تصريفها.

(٤) ما الإجراءات الحكومية اللازمة لمواجهة الركود الاقتصادي؟

أولاً: إجراءات السياسة المالية لعلاج الركود:

١. زيادة الإنفاق الحكومي.

٢. خفض الضرائب.

ثانياً: إجراءات السياسة النقدية لعلاج الركود:

١. خفض سعر الخصم.

٢. خفض نسبة الاحتياطي القانوني.

٣. شراء البنك المركزي للأسهم والسندات في عمليات السوق المفتوحة.



(هـ) لماذا توافق أو تعترض على العبارات التالية :
أ . الركود يفيد أصحاب الدخول الثابتة .

أوافق؛ وذلك لتحسن القوة الشرائية لديهم.

ب . انخفاض الأسعار في صالح المدين وفي غير صالح الدائن .

لا أوافق؛ وذلك لأن الانخفاض المستمر في الأسعار يفيد الدائن ويضر

المدين، لأن الدائن يحصل على قوة شرائية أكبر عند استرداد المال
الذي قام بإقراضه.

ج . الركود الاقتصادي يفيد ميزان المدفوعات .

لا أوافق؛ لأن الركود يعني تدهور قيمة النقود؛ فإن استمرار الركود

يؤدي لهروب أصحاب رؤوس الأموال إلى الخارج؛ للمحافظة على
القوة الشرائية لثرواتهم، ومع ضعف الصادرات والاعتماد الكبير على
الواردات يزداد العجز في ميزان المدفوعات.



نشاط للعقول النهمة

(١) ناقش مع زملائك المظاهر المختلفة لحالة الركود، وحاول تقدير نسبة مئوية لمدى انتشار الركود في المنطقة التي تعيش فيها.

(٢) قارن بين التضخم والركود من حيث أثر كل منهما على الدائن والمدين وأصحاب الدخل الثابتة وميزان المدفوعات. في رأيك أيهما أشد ضرراً على الاقتصاد؟

(٣) ناقش العبارة التالية: "وزير الاقتصاد يستخدم نفس أدوات السياسة المالية ونفس أدوات السياسة النقدية، ولكن بطرق مختلفة؛ وذلك لمواجهة مشكلتي التضخم والبطالة".



المقدمة

يعتبر موضوع البطالة من أهم المواضيع الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة، ومن أكثرها خطورة، فكلما زاد عدد عاطلين عن العمل زادت خسائر الاقتصاد الوطني لأي دولة، وتزداد أهميته هذه الظاهرة في الدول النامية. وفي المجتمعات العربية يوجد ١٦ مليون شاب عاطل عن العمل، ويتوقع أن يصل هذا الرقم إلى ٨٠ مليون شاب عربي في العام ٢٠١٣م.



تعريف البطالة

البطالة هي عدم توافر فرص العمل للأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه. يدخل في وصف البطالة جميع أفراد المجتمع الذين يحسبون ضمن قوة العمل ولكنهم لا يجدون عملاً. ويقصد بقوة العمل أفراد المجتمع في سن العمل (من ٢٠ إلى ٦٠ سنة تقريباً) أي يستبعد من قوة العمل الأطفال وكبار السن وكذلك يستبعد من هم في سن العمل ولكن بهم مرض أو إعاقة تمنعهم من العمل.

وهكذا فالبطالة حالة يكون فيها المرء قادراً على العمل وراغباً فيه ولكنه لا يجد العمل والأجر المناسبين. وهي تعطل غير إرادي عن العمل، بالنسبة للشخص القادر على العمل، ولا يجد عملاً مناسباً. فإذا كان الشخص غير قادر على العمل بسبب العجز والشيخوخة أو المرض فلا يعد ضمن العاطلين عن العمل.

البطالة في الشريعة الإسلامية هي العجز عن الكسب في أي صورة من صور العجز، سواء كان ذاتياً، كالصغر أو العته أو الشيخوخة أو المرض الذي يقعد عن العمل. أو غير ذاتي، كالاشتغال في تحصيل العلم.

لقد ضيقّت الشريعة الإسلامية التعريف فحصرته في الإنسان العاجز عن الكسب فقط؛ حيث أنه إذا كان هناك إنسان قادر على العمل ولا يرغب في العمل فهو متكاسل آثم؛ لأنه لا يقوم برسالته في الدنيا. قال تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ (هود: ٦١). وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ (الملك: ١٥). وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لأن يغدو أحدكم فيحتطب على ظهره، فيصدق منه، فيستغني به عن الناس، خير من أن يسأل رجلاً أعطاه أو منعه ذلك، فإن اليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول» (أخرجه مسلم والترمذي).



لا شك أن كل مجتمع يسعى إلى تقليل عدد المتعطلين عن العمل؛ لذلك يتم حساب نسبة البطالة بانتظام لمتابعة حالة التوظيف في المجتمع واتخاذ السياسات المناسبة حيال ذلك. لحساب نسبة البطالة في أي مجتمع نستخدم الصيغة التالية:

$$\text{نسبة البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \times 100\%$$

عدد العاطلين عن العمل هو عدد أفراد المجتمع في سن العمل ولكنهم لا يعملون لأي سبب من الأسباب، أما إجمالي القوة العاملة فيقصد به جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولديهم قدرة على العمل.

مثال: مجتمع لديه ١,٠٠٠,٠٠٠ فرد في سن العمل ولكن من يعملون عددهم ٩٦٠,٠٠٠ فرد فقط، فيكون عدد العاطلين في هذا المجتمع = ١,٠٠٠,٠٠٠ - ٩٦٠,٠٠٠ = ٤٠,٠٠٠ فرد أما نسبة البطالة فهي = ٤٠,٠٠٠ ÷ ١,٠٠٠,٠٠٠ × ١٠٠٪ = ٤٪.

أنواع البطالة

يمكن تمييز عدة أنواع من البطالة بحسب أسباب عدم العمل والظروف المحيطة بالفرد والمجتمع، وهذه الأنواع هي:

١- البطالة الإجبارية (القسرية)

هي البطالة التي لا اختيار للإنسان فيها، وإنما فرضت عليه أو ابتلي بها، فقد يكون سببها ظروف خاصة بالشخص ذاته مثل ممارسته مهنة معينة كَسَدَ سوقها لتغير البيئة أو تطور الزمن، أو احتياجه إلى آلة وأدوات لازمة لمهنته ولكنه لا يجد مالا يشتري به ما يريد، أو افتقاره إلى رأس المال الذي تدور به تجارته.

هذا وقد ترجع البطالة الإجبارية إلى ظروف الركود الاقتصادي التي يعاني منها المجتمع ككل، حيث يقل الطلب بشدة على اليد العاملة، وهذه الظروف تتغير عندما يتمكن الاقتصاد من استعادة عافيته وتتاح فرص عمل جديدة مع نمو الاستثمارات.

٢- البطالة الاختيارية (الطوعية)

هي بطالة من يقدر على العمل ولا يوجد مانع لذلك ولكنه يؤثر أن يعيش دون عمل مع وجود فرص عمل في المجتمع. من أمثلة هذا النوع من البطالة التواكل (ادعاء التوكل) والتفرغ للعبادة وأيضا التسول. ولقد نهى الإسلام عن ذلك، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رجلاً من الأنصار أتى النبي ﷺ يسأله فقال: «أما في بيتك شيء؟» قال بلى جلس نلبس بَعْضُهُ وَنَبْسُطُ بَعْضُهُ وَقَعَبَ نَشْرَبُ فِيهِ مِنَ الْمَاءِ، قَالَ ﷺ: «ائتني بهما» قال فأتاه بهما فأخذهما رسول الله ﷺ بيده وقال: «من يشتري هذين؟» قال رجل: أنا أخذهما بدينهم، قال: «من يزيد علي دينهم؟» مرثين أو ثلثا قال رجل: أنا أخذهما بدينهمين فأعطاهما إياه وأخذ الدينهمين وأعطاهما الأنصاري وقال: «اشتر بأحدهما طعاماً فانبذه إلي أهلك واشتر بالآخر قدوماً فائتني به»، فأتاه به فشد فيه رسول الله ﷺ عوداً بيده، ثم قال له: «أذهب فاحتطب وبع ولا أرينك خمسة عشر يوماً» فذهب الرجل يحتطب ويبيع فجاء وقد أصاب عشرة دراهم فاشترى ببعضها ثوباً وبعضها طعاماً فقال رسول الله ﷺ: «هذا خير لك من أن تأتي المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة إن المسألة لا تصلح إلا لثلاثة: لذي فقر مدقع أو لذي غرم مفقوع» (رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه).

٣- البطالة الوظيفية (الاحتكاكية)

هي حالة التعطل عن العمل بصفة مؤقتة بسبب انتقال الفرد إلى وظيفة جديدة أو مكان جديد أو تدريبه على نظام جديد للعمل. وهذا النوع من البطالة لا يمثل مشكلة؛ لأنه يستمر لفترة زمنية قصيرة، بل قد يكون مؤشراً صحياً على ديناميكية سوق العمل وقابلية قوة العمل للتطور.

٤- البطالة الموسمية

هي البطالة التي تحدث في فترات معينة على مدار العام بسبب التغيرات الموسمية في النشاط الاقتصادي أو نتيجة للظروف المناخية؛ ذلك أن هناك مجموعه من الأعمال والأنشطة المطلوبة في فترات معينة دون سواها، مثل الأعمال المطلوبة في مواسم الحج والعمرة والأعمال التي تلزم في مواسم حصاد المنتجات الزراعية.

٥- البطالة المقنعة

هي البطالة التي تحدث عندما يؤدي الفرد عملاً دون مستوى مؤهلاته العلمية وخبراته، حيث يقوم الفرد بعمل روتيني بصفة يومية دون أن يتمكن من الاستفادة من قدراته أو المهارات التي يملكها، مما يولد لديه شعوراً بالإحباط.

كذلك يطلق وصف البطالة المقنعة على حالة أداء مجموعة أفراد لعمل معين يمكن إنجازه بعدد أقل من الأفراد وربما بكفاءة أكبر. في هذه الحالة يتم تعيين بعض الأشخاص في وظائف دون أن يكون لهم أي دور حقيقي لإنجاز العمل، فالعمل الذي ينجزه ثلاثة يوكل إلى عشرة. ويعتبر هذا النوع من البطالة هو أكثر الأنواع شيوعاً في الدول النامية.

آثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة

البطالة من المشاكل ذات الأبعاد المتعددة النفسية والاجتماعية والاقتصادية. ولعل من أهم آثار وجود مشكلة البطالة في المجتمع ما يلي:

(١) البطالة تعنى عدم القدرة على تحقيق دخل، وبالتالي تكسر الفقر وتدني مستوى المعيشة لشريحة مهمة من المجتمع.

(٢) إهدار أهم الموارد الاقتصادية، وهو عنصر الموارد البشرية. وتجدر الملاحظة أن عنصر العمل يختلف عن بقية العناصر الأخرى في أنه غير قابل للتخزين، فالعمل إذا لم يستخدم في حينه فإنه لن يستخدم أبداً، فتضيع فرصة زيادة الناتج القومي، كذلك فإن عنصر العمل هو الوحيد المبدع؛ فتعطله يعني حرمان المجتمع من فرص الرقي والتقدم.

(٣) البطالة تعمل على تقليل سنوات العمر الإنتاجي للفرد، حيث يهدر أكثر من نصف عمره تقريبا بين سنوات التعليم الجامعي والبحث عن العمل؛ مما يترتب عليه إضاعة الشاب لأفضل سنوات حياته دون استثمار أمثل لوقته وجهده.

(٤) هجرة الشباب وترك الأهل والوطن؛ للبحث عن لقمة العيش في الخارج، مما يعني استنزاف العقول والطاقات البشرية لصالح بلاد أخرى.

(٥) البطالة مسؤولة عن الاضطرابات الأسرية؛ حيث تؤدي إلى تأخر الشباب عن الزواج وإنشاء الأسرة، أو عجزهم عن تحمل مسؤولية أسرهم.

(٦) للبطالة أثر سلبي على الصحة النفسية، كما أن لها آثاراً سلبية على الصحة الجسدية؛ فكثير من العاطلين عن العمل يفتقرون لتقدير الذات، ويسيطر عليهم الشعور بالفشل، ويغلب عليهم الملل وقلة الصبر وضعف اليقظة العقلية.

(٧) تكثر الجرائم بأنواعها في أوساط الشباب العاطل عن العمل، كالقتل والسرقة وتناول المسكرات والمخدرات وغيرها.

أسباب البطالة

هناك عدة أسباب للبطالة تتفاوت في حدتها من مجتمع إلى آخر، وبشكل عام يمكن حصر أهم أسباب البطالة فيما يلي :

(١) النمو السكاني : حيث يزداد عدد الذين يدخلون سن العمل كل عام دون أن تتوفر فرص عمل لاستيعابهم .

(٢) قلة التدريب والتأهيل : فمع التطورات المتجددة في المجالات كافة لا تتاح فرص العمل إلا لذوي المهارات العالية والخبرات الحديثة .

(٣) التقدم التقني : والذي يسير في اتجاه مضطرد نحو الاعتماد على معدات أحدث وعدد أقل من العاملين؛ مما يضر بفرص التوظيف في المجتمع .

(٤) تقييد الهجرة للخارج : حيث يؤدي ذلك إلى تزاحم الأفراد على سوق العمل المحلي وتزايد البطالة .

(٥) ارتفاع أجور الأيدي العاملة : مما يحول دون رغبة أصحاب الأعمال في توظيف المزيد من الأفراد لتجنب تكاليف الأجور المرتفعة .

(٦) رفع سن التقاعد : حيث يقلل ذلك من فرص دخول الشباب إلى سوق العمل .

(٧) الاستعانة بالأيدي العاملة الأجنبية : والتي تتمتع بمهارة أكبر وتقبل أجورا أقل مما يضيق فرصة التوظيف للعمالة الوطنية .

علاج البطالة

هناك أدوات وأساليب متعددة لعلاج مشكلة البطالة أو على الأقل الحد منها . من أهم هذه الأدوات ما يلي :

١- تفعيل دور الزكاة

الزكاة تقوم بعملية إعادة توزيع للدخل في المجتمع، أي تزيد من دخول الفقراء، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية فتروج الصناعات الاستهلاكية، ويؤدي ذلك إلى رواج السلع الإنتاجية المستخدمة في صناعة السلع الاستهلاكية، وبذلك يزيد الإنتاج، وتزيد تبعاً لذلك فرص العمل الجديدة.

٢- نظام الحمى (إحياء الأرض الموات)

هو عبارة عن منح قطعة من الأرض للعاطلين عن العمل لاستصلاحها خلال فترة زمنية معينة. وتقر الشريعة الإسلامية أن من يحيي أرضاً ميتة فهي له، أي تكون هذه الأرض مكافأة له إذا استصلحها بالزراعة أو البناء، أما إذا أهملها فيتم أخذها منه بعد انقضاء الفترة الزمنية المحددة.

٣- الموقف الإسلامي

يعرف الفقهاء الوقف بأنه حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه. فيمكن حث الأغنياء وميسوري الحال في المجتمع أن يوقفوا أراضيهم ومبانيهم للانتفاع بها من قبل العاطلين عن العمل مع المحافظة على الأراضي والمباني، وبذلك تتحقق مصالح جمة حيث تتوفر فرص عمل للعاطلين ويزداد الناتج القومي والدخل الكلي، ويتحقق الاستقرار الاجتماعي، مع المحافظة على أصول العقارات كما هي.

٤- تطوير برامج التعليم في الجامعات والمعاهد

ويتم ذلك بفتح وتشجيع التخصصات التي يحتاج إليها سوق العمل والبعد عن التخصصات التي بها ارتفاع في نسبة العاطلين عن العمل.

٥- الاهتمام بالتدريب

يتعين الاهتمام بتدريب راغبي العمل على طرق فنية جديدة ومهارات متطورة يستطيعون بعدها الاعتماد على أنفسهم، بالإضافة إلى العمل على تعزيز مخرجات التدريب على المستوى الحرفي؛ بمشاركة المؤسسات الصناعية والتجارية في عملية التدريب، وإنشاء وحدات وبرامج تدريبية متخصصة في ذلك. إلى جانب ذلك يجب القيام بتحديث وتوسيع مجالات إعادة التدريب للخريجين الجدد، خاصة للتخصصات التي تعاني من بطالة كبيرة.

٦- تشجيع الاستثمار

إنشاء مشروعات جديدة يعنى إتاحة فرص عمل جديدة؛ ولذلك يمكن للحكومة مكافحة البطالة عن طريق تقديم حوافز للمستثمرين في شكل إعفاء ضريبي أو أراض ومصادر طاقة مخفضة وغير ذلك، مع إعطاء مزايا أكبر للمشروعات التي توظف عددا أكبر من العمالة الوطنية.

٧- تشجيع المشروعات الصغيرة

يمكن مساعدة العاطلين عن العمل للقيام بمشروعات خاصة بهم؛ وذلك بتعريفهم كيفية إعداد دراسات جدوى لكل مشروع يعتزمون القيام به، وتوفير رؤوس الأموال اللازمة عن طريق أموال الزكاة أو القروض الحسنة، ومساعدتهم في تسويق منتجاتهم، وتزويدهم بالخامات بأسعار مناسبة لضمان نجاح أعمالهم.

٨- الدعم الإعلامي للعمل الشريف

الاعتماد على وسائل الإعلام من إذاعة وتلفاز وصحف ومجلات لتأكيد أن الحرفة عمل شريف لا تنتقص من قيمة الممارس لها، بل بالعكس تجعله يشعر بأنه إنسان له قيمة في الحياة ويسهم في بناء المجتمع. كما يمارس الإعلام دوراً مهماً لتعزيز وتنمية روح المبادرة وتنشئة الشباب على تحمل أخطار إنشاء مشروعات جديدة خاصة بهم، وتعلمهم حرف واكتسابهم لمهارات جديدة، والبعد عن العشوائية والعفوية التي تحيط بهم.



البطالة في المملكة العربية السعودية

كشفت دراسة نفذتها وزارة العمل السعودية بالتعاون مع المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني لمعرفة مستوى البطالة في البلاد، أن هناك ٣٧٪ من العاطلين عن العمل من حملة شهادة الثانوية العامة، فيما بلغت بين أوساط الجامعيين ٣٦٪، ونزلت النسبة بين المتعلمين للمرحلة المتوسطة إلى ٢٦٪.

وبينت الدراسة أن نسبة آباء أفراد عينة أصحاب المستويات التعليمية المتدنية، الذين لا يقرؤون ولا يكتبون ٣٦٪، ونسبة تعليم أمهاتهم وصلت إلى ٦٠٪، ومن لديهم التعليم الابتدائي فقط ٢٦٪.

وأكدت الدراسة أن ١٥٪ من المتزوجين عاطلون عن العمل، محذرة من تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية وربما الأخلاقية.

كما أشارت الدراسة إلى ضعف التدريب والتأهيل بين الشباب العاطلين عن العمل إذ أكد ٥٦٪ أنه لم يسبق لهم الحصول على أي نوع من التدريب، كما أكد ٦٨٪ منهم أن مشكلة السعودية تعود لعدم تعاون القطاع الخاص، فيما يرى ٦٩,٥٪ أن الواسطة في مجتمعنا أهم من الشهادة، ويشير ٤٩٪ من أفراد العينة إلى أن المجتمع السعودي ينظر بدونية للأعمال الفنية والمهنية.

وجاءت المنطقة الشمالية في المركز الأول من حيث البطالة بنسبة ٢٥٪. تلتها المنطقة الوسطى بنسبة ٢٤٪، ثم الغربية بنسبة ٢١٪، فالجنوبية ١٩٪، فيما بلغت في الشرقية ١٢٪ فقط.



خلاصة الفصل

- البطالة هي عدم توافر فرص العمل للأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه.
- ضيق الشريعة الإسلامية تعريف البطالة فحصرته في الإنسان العاجز عن الكسب فقط.
- نسبة البطالة هي نسبة عدد العاطلين إلى إجمالي قوة العمل كنسبة مئوية.
- من أهم أنواع البطالة: البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية والبطالة الوظيفية والبطالة الموسمية والبطالة المقنعة.
- من أهم مضار البطالة: إهدار الموارد البشرية وتكريس الفقر وتقليل سنوات العمر الإنتاجي للفرد وهجرة الشباب والاضطرابات الأسرية والنفسية وتفشي الجرائم.
- من أبرز أسباب البطالة: النمو السكاني وارتفاع الأجور والتقدم التقني وضعف التدريب ورفع سن التقاعد والاستعانة بالعمالة الأجنبية.
- من وسائل وأدوات علاج البطالة: تفعيل دور الزكاة ونظام الحمى والوقف الإسلامي وتطوير برامج التعليم والتدريب وتشجيع الاستثمار والمشروعات الصغيرة والدعم الإعلامي.

أسئلة للمناقشة

(١) اذكر خمسة من أسباب البطالة.

١. النمو السكاني.
٢. قلة التدريب والتأهيل.
٣. التقدم التقني.
٤. تقييد الهجرة للخارج.
٥. رفع سن التقاعد.

(٢) اذكر خمساً من وسائل علاج البطالة.

١. تفعيل دور الزكاة.

٢. نظام الحمى (إحياء الأرض الموات).

٣. الوقف الإسلامي.

٤. تطوير برامج التعليم في الجامعات والمعاهد.

٥. الاهتمام بالتدريب.



(٣) قارن بين كل اثنين مما يلي :
أ. تعريف البطالة التقليدي وتعريفها في الشريعة الإسلامية.

تعريف البطالة التقليدي:

هي عدم توافر فرص العمل للأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه.

تعريف البطالة في الشريعة الإسلامية:

هي العجز عن الكسب في أي صورة من صور العجز، سواء كان ذاتياً، كالصغر أو العته أو الشيخوخة أو المرض الذي يقعد عن العمل. أو غير ذاتي، كالاشتغال في تحصيل العلم.



ب . البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية .

البطالة الإجبارية:

(القسرية) لا اختيار للإنسان فيها، وإنما فرضت عليه أو ابتلي بها، فقد يكون سببها ظروف خاصة بالشخص ذاته مثل ممارسته مهنة معينة.

البطالة الاختيارية:

(الطوعية) هي بطالة من يقدر على العمل ولا يوجد مانع لذلك ولكنه يؤثر أن يعيش دون عمل مع وجود فرص عمل في المجتمع. من أمثلته التواكل.



ج. البطالة الاحتكاكية والبطالة الموسمية.

البطالة الاحتكاكية:

(الوظيفية) هي حالة التعطل عن العمل بصفة مؤقتة بسبب انتقال الفرد إلى وظيفة جديدة أو مكان جديد أو تدريبه على نظام جديد للعمل. ولا يمثل مشكلة.

البطالة الموسمية:

هي التي تحدث في فترات معينة على مدار العام بسبب التغيرات الموسمية في النشاط الاقتصادي أو نتيجة للظروف المناخية.



واجباتي

د. آثار البطالة الاقتصادية وآثار البطالة غير الاقتصادية.

آثار البطالة الاقتصادية:

١. عدم القدرة على تحقيق الدخل، وبالتالي تكرر الفقر.
٢. إهدار أهم الموارد الاقتصادية، وهو عنصر الموارد البشرية.
٣. تقليل سنوات العمر الإنتاجي للفرد.

آثار البطالة غير الاقتصادية:

١. هجرة الشباب وترك الأهل والوطن.
٢. البطالة مسنولة عن الاضطرابات الأسرية.
٣. للبطالة أثر سلبي على الصحة النفسية.
٤. تكثر الجرائم بأنواعها في أوساط الشباب العاطل عن العمل.





(١) اختر نوعاً واحداً من البطالة تعتبره أشدها ونوعاً آخر تعتبره أخفها. علل لما تقول.

(٢) "قد تعود البطالة إلى عوامل يتحكم فيها الشخص نفسه، وقد تعود إلى عوامل خارجية لا سيطرة له عليها". هل توافق على ذلك؟ ولماذا؟

(٣) هناك وسائل مباشرة لعلاج البطالة ووسائل غير مباشرة. اذكر اثنين من كل مجموعة، ثم حدد أيها أكثر فاعلية من وجهة نظرك مع التعليل.

(٤) راجع الإطار في نهاية الفصل، ثم أجب عما يلي:
أ. ما مدى خطورة مشكلة البطالة في المملكة؟

ب. ما أهم أسباب البطالة في المملكة؟

ج. ما أهم وسائل علاج البطالة في المملكة؟

المقدمة

يعرف البنك الدولي الدول الفقيرة (منخفضة الدخل) بأنها تلك الدول التي ينخفض فيها دخل الفرد عن ٦٠٠ دولار سنوياً، وعددها ٤٥ دولة، معظمها في إفريقيا، منها ١٥ دولة يقل فيها متوسط دخل الفرد عن ٣٠٠ دولار سنوياً. أما برنامج الأمم المتحدة للإتماء فيضيف معايير أخرى تعبر مباشرة عن مستوى رفاهية الإنسان ونوعية الحياة؛ مما وسع دائرة الفقر لتشمل داخلها ٧٠ دولة من دول العالم، أي أن هناك حوالي ٤٥٪ من الفقراء يعيشون في مجتمعات غير منخفضة الدخل، بمعنى أن هناك فقراء في بلاد الأغنياء، فعلى سبيل المثال يعيش ٣٠ مليون فرد تحت خط الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية (حوالي ١٥٪ من السكان).



تعريف الفقر

الفقر هو العجز عن تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة للفرد نفسه ولمن يعول. كثيراً ما كان الفقر يعرف في الماضي القريب بعدم كفاية الدخل لشراء الحد الأدنى من السلع والخدمات. واليوم يفهم هذا المصطلح عادة بصورة أوسع على أنه يعني عدم توفر القدرات الأساسية للعيش الكريم. ويسلم هذا التعريف بالسمات الأوسع للفقر، مثل الجوع، وتدني مستوى التعليم، وضعف الرعاية الصحية، والتهميش الاجتماعي. وتشارك عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية في تعريف الفقر ومعاييرها، ولكن يبقى المعيار الأكثر دقة في تعريف الفقر هو المعيار المالي المتمثل في مقدار دخل الفرد في دولة ما.

وتختلف معايير الفقر باختلاف المجتمع، فمثلاً رغم أن البنك الدولي قد حدد عتبة الفقر في التسعينيات بأن يقل معدل دخل الفرد عن ٤٠٠ دولار أمريكي في السنة نجد أن عتبة الفقر في الولايات المتحدة قدرت بحوالي ٧٠٠ دولار أمريكي في السنة.

أسباب الفقر

من الصعب الجزم بأن سبباً بعينه هو المسؤول عن تدهور مستوى المعيشة في المجتمع، لكن بصفة عامة يمكن أن نتبين أسباباً داخلية وأخرى خارجية لانتشار الفقر في المجتمعات المختلفة:

١- الأسباب الداخلية

الثقافة المنغلقة، والتقاليد الجامدة، والاضطراب الاجتماعي والسياسي، عوامل مهمة لانتشار الفقر وسوء توزيع الدخل. علاوة على ذلك فالحكومات في عديد من الدول الفقيرة جزء من المشكلة نظراً لمركزية الإدارة واتخاذ القرار.

من أهم الأسباب الداخلية: طبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد في بلد ما. فالنظام الجائر لا يشعر فيه المواطن بالأمن والاطمئنان إلى عدالة تحميهِ من الظلم والجور. ويستفحل الأمر إذا تضاعف العامل السياسي بعامل اقتصادي يتمثل في انفراد الحكم وأذياله بالثروة بالطرق غير المشروعة؛ نتيجة استئراء الفساد والمحسوبية، فيتعاقد الاستبداد السياسي بالاستبداد الاقتصادي والاجتماعي، وهي من الحالات التي تتسبب في اتساع رقعة الفقر، حتى عندما يكون البلد زاخراً بالثروات الطبيعية كما حدث ويحدث في عدة بلدان إفريقية وفي أمريكا اللاتينية، هذا فضلاً عن انتشار الحروب الأهلية والاضطرابات وانعدام الأمن.

٢- الأسباب الخارجية

الأسباب الخارجية متعددة، وهي أعقد وأخفى أحياناً. من أكثرها ظهوراً: الاحتلال الأجنبي كما حدث في العراق منذ سنوات بعد حصار دام أكثر من عقد تسبب في تفجير شعب بأكمله رغم ثرواته النفطية. ويتعقد الأمر كثيراً إذا كان الاحتلال استيطانياً كما في فلسطين، حيث تتدهور حالة الشعب الفلسطيني يوماً بعد يوم وتتسع فيه رقعة الفقر نتيجة إرهاب الدولة الصهيونية وتدميرها المتواصل للبنية التحتية وهدم المنازل وتجريف الأراضي الزراعية، فتنحول مئات العائلات بين يوم وليلة إلى الفقر المدقع.

خلال العقدين الماضيين عانت الدول الفقيرة بلا استثناء من الكساد الاقتصادي العالمي وانخفاض أسعار المواد الخام المصدرة مع النمو المطرد في حجم الدين العام. ومن الأسباب غير الظاهرة للعيان: نقص المساعدات الدولية أو سوء توزيعها في البلدان التي يسود فيها فساد الحكم.

طرق مواجهة الفقر

هناك عدة طرق للتعامل مع حالة الفقر في المجتمع، نذكر أهمها فيما يلي:

- (١) ضرورة تبني الدولة لسياسات عامة يكون من شأنها مواجهة الفقر والحد منه.
- (٢) تنظيم الدور الاجتماعي لرجال الأعمال وتعميق مفهوم التوازن بين المصلحة العامة والخاصة.
- (٣) تزايد الإنفاق الاجتماعي في مجالات الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتغذية والتعليم والسكن، وتقديم هذه الخدمات مجاناً أو بأجور رمزية لتحسين نوعية الحياة لمحدودي الدخل.
- (٤) الاهتمام بالدعم وتوصيله لمستحقه، وتقديم وسائل التكافل والضمان الاجتماعي.
- (٥) إنشاء مشروعات كثيفة العمل؛ لاستيعاب عدد كبير من الأيدي العاملة من ذوي الدخل المحدود.
- (٦) توفير المساعدات الفنية والتدريب، لتمكين الفقراء من القيام ببعض المشروعات الصغيرة.
- (٧) تقديم فرص التدريب على الحرف والصناعات الصغيرة لمساعدة الأسر الفقيرة على زيادة دخولهم.
- (٨) تشجيع وتنظيم تعدد الأنشطة الاقتصادية للفرد الواحد داخل الأسرة، وتعدد مصادر الدخل داخل الأسرة الواحدة.
- (٩) توفير القروض الصغيرة، وتسهيل الإجراءات الخاصة بالحصول على هذه القروض.

مظاهر مشكلة الفقر بالمملكة العربية السعودية

رغم عدم وجود إحصاءات دقيقة عن الفقر بالمملكة، فإن هناك تقارير غير رسمية تشير إلى أن عدد الفقراء بالسعودية عام ٢٠٠٣ م كان نحو نصف مليون. غير أن دراسة عن الفقر بالمملكة صدرت في عام ٢٠٠٥ م، رصدت عددًا من المؤشرات تدل على أن مشكلة الفقر بالمملكة كبيرة، ومن أبرز ملامحها:

(١) ارتفاع عدد المتقاعدين ممن يتقاضون معاشات محدودة: فعلى سبيل المثال تشير إحصاءات مصلحة معاشات التقاعد إلى أن ٦٠٪ من مشركي قطاع العسكريين تقل رواتبهم الشهرية عن ٣ آلاف ريال سعودي، كما أظهرت دراسة ميدانية عن المتقاعدين في المملكة أن ٤٠٪ منهم لا يملكون مسكنًا خاصًا بهم، كما أن غالبية المتقاعدين ٥٨٪ يعيشون في بيوت شعبية أو شقق.

(٢) ضعف معاشات الضمان الاجتماعي السنوية التي يتقاضاها المستفيدون: والتي تراوح بين ٥٤٠٠ ريال للفرد العائل، و ١٦٧٠٠ ريال للأسرة المكونة من سبعة أفراد.

(٣) انخفاض القدرة الشرائية للفرد والأسرة: فارتفاع تكلفة المعيشة في المملكة مقرونًا بثبات الأجور في القطاع العام الذي يمثل الموظف الأول للقوى العاملة الوطنية (٨٠٪ من العمالة الوطنية في القطاع العام)؛ أدى إلى مواجهة كثير من الأسر صعوبات في تأمين احتياجاتهم.

(٤) ارتفاع نسبة الفئة المستهلكة في المملكة: فإذا عرفنا أن هناك فئات في المجتمع غير منتجة - كفئة صغار السن الذين تبلغ أعمارهم ١٦ سنة فأقل، وفئة القوى غير العاملة من البالغين، وهاتان الفئتان تشكلان ٧٥٪ من السكان، بينما تبلغ الفئة المنتجة ٢٥٪، وإذا أخذنا في الاعتبار أن نسبة كبيرة من الـ ٢٥٪ هم من أصحاب الدخل المتدنية فسندرك حجم مشكلة الفقر في المملكة.

أسباب مشكلة الفقر

للفقر بالسعودية أسباب عدة، نذكر منها:

(١) ارتفاع معدل البطالة، وهو ما أدى إلى عجز بعض أرباب الأسر عن توفير دخل ثابت لأسرهم؛ مما أدى أيضاً لهبوطهم دون خط الفقر.

(٢) دخول السعودية مرحلة من الركود الاقتصادي، وتراجع حجم الأموال الموجهة للركافة، ومن ثم دخول كافة الهيئات الإغاثية والجمعيات الخيرية في أزمة مزدوجة تتمثل في تراجع حجم الموارد والتبرعات من ناحية، وارتفاع حجم الأسر المحتاجة للمساعدات من ناحية أخرى.

(٣) التوزيع غير المتكافئ لمشروعات التنمية بين مختلف مناطق المملكة بحيث أوجد فجوة تنموية بين المناطق المختلفة، إضافة إلى عدم توافر المقومات الاقتصادية في بعض المناطق؛ وهو ما تحاول الحكومة تجاوزه من خلال الاهتمام ببعض المناطق مثل جازان ونجران في الجنوب، والحدود الشمالية في شمال المملكة.

(٤) ظهور أزمة سكن نتيجة ارتفاع تكلفة المساكن؛ مما أدى لظهور مناطق عشوائية حول مختلف المدن الكبرى، وهي مناطق تركز الفقر والجريمة بأنواعها المختلفة، وكذلك المناطق التي تسكنها بعض فئات العمالة الأجنبية، وهي مناطق عشوائية محرومة من الكثير من الخدمات والمرافق وتشكل معازل للفقر والجريمة.

(٥) بالإضافة إلى ما سبق، فقد تراجعت الدولة عن القيام بالمشاريع التنموية التي كانت تلعب دوراً مهماً في تشغيل العمالة وتحقيق الفائض الاقتصادي وتقلص الاستثمارات الموجهة للتنمية الاجتماعية. في الوقت نفسه فإن القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية يقيمان مشاريع عالية التقنية وكثيفة رأس المال؛ وهو ما يقلل من فرص العمل التي تولدها هذه المشروعات.

مكافحة الفقر في المملكة العربية السعودية

على غرار الأسلوب الجديد لمكافحة الفقر في العالم فقد تأسست الرؤية السعودية على تأهيل الفقراء ليصبحوا أناساً يساهمون في تنمية المجتمع، بدلاً من أن يكونوا مجرد مستهلكين لأموال ومساعدات اجتماعية، وبالتالي فإن مكافحة الفقر تصب في التنمية البشرية بمفهومها الشامل.

وكنموذج لتطبيق هذه الرؤية، جاء تأسيس "الصندوق الخيري لمكافحة الفقر" بأمر حكومي في عام ٢٠٠٣م، ليكون إحدى الآليات الفاعلة للاستراتيجية الوطنية لمكافحة هذه الظاهرة ومعالجة آثارها في السعودية.

ويتمتع الصندوق بالاستقلال الإداري والمالي ويمثله رئيس مجلس الإدارة "وزير العمل والشؤون الاجتماعية" أو من يفوضه، ومركز الصندوق الرئيس في العاصمة الرياض.

ويتم تمويل الصندوق من عدة مصادر، أبرزها: ما تخصصه الدولة من مبالغ أو إعانات مالية وعينية، وكذلك من الأوقاف والتبرعات العينية والمادية، والصدقات والركوات التي تدفع مباشرة من الأفراد والمؤسسات والشركات، بالإضافة إلى العوائد المالية التي يحصل عليها الصندوق من استثمار أصوله وممتلكاته.

أهداف وآليات الصندوق

يهدف الصندوق إلى إصلاح الأحوال الاجتماعية للفقراء من خلال دعم المشاريع التنموية، كما يدعم أيضاً البرامج الهادفة لتنمية قدرات ومهارات الفقراء، وذلك عبر عدة آليات، أبرزها:

- (١) تقديم القروض الحسنة لإقامة مشروعات استثمارية صغيرة لفئة الفقراء، أو تطوير القائم منها؛ لمساعدتهم على القيام بأعمال تتناسب مع قدراتهم وإمكانياتهم.
- (٢) تدريب الأفراد المستهدفين على إدارة المشروعات الصغيرة التي يستطيعون القيام بها، وتشغيلها إذا تأكدت للصندوق جدواها الاقتصادية الأولية ومناسبتها لطبيعة قدراتهم.
- (٣) يقوم الصندوق بدعم الفقير ومساعدته لدى الجهات التي يمكن أن تقدم له ما قد يحتاجه من خدمات، وذلك من خلال التعريف به وتركيته، أو كفالته لدى أي من تلك الجهات.
- (٤) إرشاد الأفراد المستهدفين، وذلك من خلال قاعدة معلومات، للإفادة عن فرص العمل المتوفرة لدى مؤسسات المجتمع المختلفة ومؤسسات القطاع الخاص على وجه الخصوص.

خلاصة الفصل

- الفقر هو العجز عن تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة للفرد نفسه ولمن يعول.
- نشترك عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية في تعريف الفقر ومعاييرها، وتختلف معايير الفقر باختلاف المجتمع.
- من أسباب الفقر الداخلية: الثقافة المنغلقة والتقاليد الجامدة والاضطراب الاجتماعي والسياسي وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد في البلد.
- من أسباب الفقر الخارجية: الاحتلال الأجنبي والحصار والكساد العالمي وسوء استخدام المساعدات الدولية.
- من وسائل مكافحة الفقر: وضع سياسة حكومية لصالح الفقراء وتأكيد المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وتوسيل الدعم لمستحقيه وتوفير الخدمات الأساسية لمحدودي الدخل وإتاحة الفرصة لهؤلاء لتحسين دخولهم بالمشاركة في أنشطة حرفية أو مشروعات صغيرة.

(١) ناقش تعريف الفقر ووضح كيف يختلف من مجتمع إلى آخر.

الفقر:

هو العجز عن تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة للفرد نفسه
ولمن يعول، وتختلف معايير الفقر باختلاف المجتمع، فمثلاً رغم أن
البنك الدولي قد حدد عتبة الفقر في التسعينيات بأن يقل معدل دخل
الفرد عن ٤٠٠ دولار أمريكي في السنة نجد أن عتبة الفقر في
الولايات المتحدة قدرت بحوالي ٧٠٠ دولار أمريكي في السنة.



(٢) اذكر أهم الأسباب التي تعمق حالة الفقر في المجتمع.

أسباب الفقر:

١. الأسباب الداخلية: الثقافة المنغلقة، والتقاليد الجامدة، والاضطراب

الاجتماعي والسياسي السائد في بلد ما، هذا فضلاً عن انتشار

الحروب الأهلية والاضطرابات وانعدام الأمن.

٢. الأسباب الخارجية: هي أعقد وأخفى أحياناً. من أكثرها ظهوراً

الاحتلال الأجنبي كما حدث في العراق.



(٣) اكتب خمس وسائل مختلفة لمكافحة الفقر .

١. ضرورة تبني الدولة لسياسات عامة يكون من شأنها مواجهة الفقر والحد منه.
٢. الاهتمام بالدعم وتوصيله لمستحقيه، وتقديم وسائل التكافل والضمان الاجتماعي.
٣. توفير المساعدات الفنية والتدريب، لتمكين الفقراء من القيام ببعض المشروعات الصغيرة.
٤. تقديم فرص التدريب على الحرف والصناعات الصغيرة لمساعدة الأسر الفقيرة على زيادة دخولهم.
٥. توفير القروض الصغيرة، وتسهيل الإجراءات الخاصة بالحصول على هذه القروض.



(١) أيهما أكثر أهمية في تكريس الفقر وتدني مستوى المعيشة: العوامل الداخلية أم العوامل الخارجية؟ حاول جمع الحجج لصالح كل رأي ثم الترجيح بينهما.

(٢) "مكافحة الفقر مسؤولية مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص ومحدودي الدخل أنفسهم" هل توافق على ذلك؟ علّل.

(٣) ادرس الإطارات في نهاية الفصل، ثم اكتب عشرة أسطر فقط تلخص أبرز جوانب مشكلة الفقر في المملكة العربية السعودية.

